الميثاق الأخلاقي الخليجي الموحد لممارسي المهن الاجتماعية

تمت طباعة هذا الميثاق بدعم مشكور من جمعية الاجتماعيين
بدولة الامارات العربية المتحدة

نوفمبر 2019

الميثاق الأخلاقي الخليجي الموحد
لممارسي المهن الاجتماعية

تمت طباعة هذا الميثاق بدعم مشكور من جمعية الاجتماعيين
بدولة الامارات العربية المتحدة

نوفمبر ٢٠١٩

تقديم

تعتبر الإجراءات والخطوات التمهيدية التي اتخذت لإعداد الميثاق الأخلاقي الخليجي الموحد لممارسي المهن الاجتماعية، عملية غير مسبوقة ليس فقط من حيث استنادها في الأساس على مجموعة مواثيق صادرة عن جمعيات الاجتماعيين في دول مجلس التعاون الخليجي، وعلى مراجع ومواثيق معتمدة على المستوى العربي والدولي، بل لتفردها في اتباع نهج تشاركي جماعي في مناقشة مسودة الميثاق الأولى، واعتماد بنوده، وهو ما تحقق من خلال حضور وإسهام متفاعل واسع من قبل سبعين من الاجتماعيين الخليجيين، على اختلاف تخصصاتهم العلمية ووظائفهم المهنية وخبراتهم الميدانية، اجتمعوا على مدى يومين (٢٥ــ٢٦ سبتمبر٢٠١٩)، في إطار الحلقة الحوارية التي انعقدت في مدينة المنامة، ونظمتها الجمعية الخليجية للاجتماعيين وبالتعاون مع جمعية الاجتماعيين البحرينية، التي نغتنم الفرصة لتقديم وافر الشكر على ما قدمته من تحضير علمي ودعم وحسن تنظيم وفر للحلقة كل متطلبات النجاح.

(ملحق: قائمة بأسماء المساهمين في مناقشة مشروع الميثاق توثيقا لجهودهم وعرفانا بإسهاماتهم).

من هذا المنطلق يمكن لنا ــ وبكل ثقة ـــ أن نؤكد بأن هذا الميثاق قد جاء معبرا بأمانة وصدق عن قناعة جماعية، من أجل توحيد القيم والمبادئ التي يؤمن ويسعى للالتزام بها ممارسو المهن الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، على اختلاف تخصصاتهم ومواقع عملهم، وعلى النحو الذي يحدد ويضبط أطر ومعايير العلاقة المهنية والأخلاقية في كافة مستوياتها، فيما بين ممارسي المهن الاجتماعية، بعضهم البعض، وفيما بينهم وبين المستفيدين من خدماتهم، وفيما بينهم وبين المؤسسات العاملين فيها أو المتصلين بها، أو تجاه المجتمع أو في إطار البحث الاجتماعي.

وإذ لا يسعنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر لكل من ساهم بفكره وخبرته وجهده في مراحل إعداد هذا الميثاق المختلفة، فإن الواجب يحتم الإعراب عن وافر الشكر لجمعية الاجتماعيين بدولة الإمارات العربية المتحدة، على تحملها لتكاليف طباعة الميثاق، وتنظيم حفل تدشينه، بالتعاون مع الجمعية الخليجية للاجتماعيين، في حفل افتتاح فعاليات الملتقى الخليجي الثاني عشر لجمعيات وروابط الاجتماعيين بدول مجلس التعاون.

متطلعين إلى التزام الاجتماعيين الخليجيين بهذا الميثاق، بقناعاتهم الشخصية، وأن تتبناه جمعياتهم ومؤسساتهم العاملة في ميادين العمل الاجتماعي المختلفة، رسمية كانت أو أهلية أو خاصة، باعتبار أن ذلك يجسد طموحاتهم ورؤيتهم الموحدة في الارتقاء بالأداء، والتميز في تقديم أفضل الخدمات لتحقيق العدالة الاجتماعية، ومساعدة الأفراد والأسر والجماعات والمجتمعات على الاستقرار والاندماج، والتي تسهم في عملية البناء والتنمية المستدامة لأنفسهم ولأوطانهم.

خلف أحمد خلف
رئيس الجمعية الخليجية للاجتماعيين
نوفمبر ٢٠١٩

التعريفات:

يكون للكلمات والمصطلحات الواردة في هذا الميثاق المعنى المبين قرين كل منها ما لم يقتضي سياق النص معنى آخر:

- الميثاق الأخلاقي: الميثاق الأخلاقي الخليجي الموحد لممارسي المهن الاجتماعية.
- المهن الاجتماعية: هي المهن والأعمال المرتبطة بمساعدة الأفراد والأسر والجماعات، وتسعى إلى تعزيز تكيفهم المجتمعي من خلال المساعدة على تطوير مهاراتهم وقدراتهم لحل المشكلات التي يواجهونها. فهي تلك المهن التي ترتبط في مجال الخدمة الاجتماعية أو العمل الاجتماعي، والإرشاد الاجتماعي، والإرشاد الأسري، والبحث الاجتماعي أو الإرشاد النفسي، أو الإرشاد التربوي أو غيرها من الوظائف ذات الصلة والعلاقة بالتواصل مع الأفراد والجماعات.
- ممارس المهنة الاجتماعية: الشخص المؤهل أكاديميا وفنياً سواء على مستوى البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه أو ما يعادلها في التخصصات ذات الصلة تخصص الخدمة الاجتماعية أو العمل الاجتماعي أو علم الاجتماع أو الإرشاد الاجتماعي أو الإرشاد الأسري أو البحث الاجتماعي أو الإرشاد النفسي، والعامل في الميدان، أو على رأس المؤسسة الرسمية أو الأهلية أو الخاصة.
- المستفيد: متلقي الخدمة أو طالبها سواء كان ذلك على مستوى الفرد أو الجماعة أو المجتمع.
- المؤسسة: مؤسسات القطاع الحكومي والأهلي والخاص التي يتم فيها أو من خلالها تقديم الخدمات الاجتماعية على اختلافها.

القيم الأساسية لممارسي المهن الاجتماعية:

تعبر القيم عن المعطيات الثقافية والمعتقدات والمسلمات المجتمعية، التي تلعب دورا محوريا في تحديد السلوك المرغوب فيه أو المرفوض، وإن القيم الأساسية التي يتبناها ممارسو المهن الاجتماعية هي منطلق وهدف ومنظور الممارسة المهنية لهم، والتي تتلخص فيما يلي:

١. تقديم الخدمات الإنسانية من أجل العيش الكريم.
٢. السعي لتحقيق العدالة الاجتماعية.
٣. حفظ كرامة وقيمة الإنسان.
٤. تأكيد أهمية العلاقات الإنسانية.
٥. التمسك بالنزاهة والشفافية.
٦. التدريب لتعزيز مختلف المهارات.

أهداف الميثاق:

١. تنظيم الممارسة المهنية للعاملين في المهن الاجتماعية وضبط جودتها.
٢. ضمان حقوق المستفيدين.
٣. حماية حقوق ممارسي المهن الاجتماعية.
٤. الارتقاء بالمهنة والمنتسبين لها.
٥. تحديد القيم الأساسية التي تستند لها الممارسة المهنية للمهن الاجتماعية في مختلف مجالاتها.

الصفة الاعتبارية للميثاق:

١. يعتبر هذا الميثاق دليلا للسلوك الأخلاقي مبنيا على القيم والمعايير المهنية العالمية لجميع ممارسي المهن الاجتماعية على اختلاف ميادينها، وعهدا يقطعونه على أنفسهم للالتزام به نصا وروحا ومعرفة وتوجها وسلوكا، في كافة مواقعهم وتباين مستوياتهم عن طواعية واقتناع.

٢. يُعبر هذا الميثاق عن جملة القيم والأخلاقيات والمبادئ الأساسية الإنسانية السائدة التي يجب أن تُوجه وتضبط الممارسة المهنية للعاملين في جميع المهن الاجتماعية على اختلاف فئاتهم.

٣. يقدم هذا الميثاق مبادئ عامة لتوجيه السلوك المهني وترشيده في المواقف الإنسانية والأخلاقية والشخصية، ويقدم بوجه خاص معايير السلوك الأخلاقي لممارسي المهن الاجتماعية فيما يتصل بعلاقاتهم المهنية مع المستفيدين من خدماتهم ومع زملائهم وممارسي المهن الأخرى بل ومع المؤسسات ذات العلاقة وصولاً إلى المجتمع ككل.

٤. يشكل هذا الميثاق إطاراً ديناميكياً متطوراً يتوافق مع المتغيرات المجتمعية والتطور المهني عبر سياسات مؤسساتية وعلاقات مهنية مسؤولة لمصلحة النهوض بنوعية الخدمات المقدمة للأفراد والمجتمع.

٥. يُعتبر هذا الميثاق وثيقة يمكن الاعتماد عليها في معالجة وتكييف القضايا القانونية التي قد تقع بين الأطراف المختلفة للعلاقة المهنية.

٦. يُعبر هذا الميثاق عن حق وكرامة متلقي الخدمة ويحدد معايير الأداء بما كفلته الأديان والدساتير والقوانين والقيم والأعراف من حماية ورعاية إنسانية.

أولا: السلوك الشخصي/المهني لممارس المهن الاجتماعية

على كل من يمارس المهن الاجتماعية:

١. التحلي بمستوى عال من الاستقرار النفسي والانسجام والتوافق بين صفاته الشخصية وسلوكه المهني، مع مراعاة الصالح العام ضمن مبادئ الشرائع السماوية، والقيم الإنسانية، واحترام القانون.

٢. الالتزام بالصدق والأمانة وعدم القيام بأي سلوك غير مقبول عرفاً أو مُجّرم قانوناً.

٣. عدم استغلال علاقاته المهنية مع المستفيدين من أجل الحصول على منفعة خاصة أو شخصية.

٤. الامتناع عن ممارسة كافة أشكال وأنواع التعصب والتمييز الديني أو الطائفي أو السياسي أو الطبقي عند قيامه بواجباته المهنية بالقول أو الفعل، ومراعاة الفوارق الثقافية والاجتماعية للمستفيدين، والامتناع عن كل أشكال التعصب الأخرى القائمة على السن، والجنس، والعرق، واللون، أو القدرات والخصائص الجسمية أو العقلية.

٥. اعتماد الحوار أساسا للتفاهم وحل الصراعات، وبذل كل جهد لتطوير آليات التواصل لدى المستفيدين، وذلك بهدف الوصول إلى حلول تعتمد على تفهم واحترام مشاعر وحاجات جميع الأطراف.

٦. ممارسة أدواره في إطار الكفاءة والخبرة الفنية، والالتزام في إعداد التقارير بالشروط المهنية والأمانة العلمية في عرض النتائج، وألا يقدم هذه التقارير والنتائج إلا للجهات المعنية بالعلاج وبموافقة المستفيد، باستثناء الحالات التي يصدر بها أمر قضائي صريح مكتوب ومُلزم.

٧. الحصول على المعرفة والتدريب المناسب.

٨. الالتزام بحسن المظهر والملبس بما يتناسب مع طبيعة العمل.

ثانيا: المسؤولية الأخلاقية تجاه المستفيدين

أولوية مصالح المستفيدين من أهم مسؤوليات ممارس المهن الاجتماعية، وتتلخص بالتزامه ومراعاته لما يلي:

١. تقديم خدماته للمستفيدين ضمن حدود تعليمه ودراسته وتدريبه وخبراته المهنية، وفي مجال اختصاصه بكل إخلاص، مع تطبيق المهارة والكفاءة إلى أقصى حد ممكن.
٢. احترام حقوق المستفيدين وتعزيز قدرتهم على اتخاذ قراراتهم الخاصة، وحقهم في التمتع بالاستقلال الذاتي وتقرير المصير، وفقاً للأهلية القانونية.
٣. العمل على حماية مصالح المستفيدين، والمحافظة على حقوقهم وتقديم مصلحتهم على أي مصلحة أخرى، ضمن إطار المؤسسة التي يعمل من خلالها.
٤. الارتباط بعلاقة مهنية متوازنة مع المستفيدين تقوم على الصدق والأمانة والاحترام وعدم الخداع أو الابتزاز بما يحقق تنمية الثقة المتبادلة معهم، وألا يرتبط معهم أو مع أحد أقاربهم بأي علاقة شخصية أو عاطفية.
٥. العمل على تزويد المستفيدين بالمعلومات الدقيقة والكاملة، المتعلقة بنوعية الخدمات المتاحة لهم، وأن يطلعهم على الالتزامات المحتملة من جانبهم، وحدود حقوقهم بلغة واضحة وسهلة الفهم، لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة القائمة على حرية الاختيار من بين البدائل الممكنة لإنجاح عملية التدخل المهني.
٦. طلب الاستشارة من الزملاء والمشرفين واللجوء إلى ذوي الاختصاص عند الحاجة لصالح المستفيدين، مع الحفاظ على مبدأ السرية والمبادئ الأخرى المنصوص عليها في هذا الميثاق.
٧. إنهاء الخدمات والعلاقات المهنية مع المستفيدين عندما تصبح غير مطلوبة أو لا تخدم حاجاتهم أو مصالحهم.

٨. عدم التوقف عن تقديم خدماته فجأة إلا في ظروف غير اعتيادية طارئة أو قاهرة، وعلى أن يتم إبلاغ المستفيدين بذلك بصورة مناسبة وتحويلهم إلى اختصاصي بديل، أو مؤسسات بديلة، مع الأخذ بعين الاعتبار في هذه الحال تقليل الآثار الضارة المترتبة عليهم.

٩. عدم استخدام أدوات أو أجهزة تسجيل، أو السماح بتواجد شخص آخر أثناء الاستشارة إلا بعد استئذان وموافقة المستفيد أو ولي أمره.

١٠. تجنب مناقشة حالات المستفيدين خارج السياق المهني، سواءً في الأماكن العامة أو شبه العامة، مثل الممرات وغرف الانتظار والمصاعد وغيرها من الأماكن غير الرسمية.

١١. عدم البوح بأسرار خاصة بالمستفيدين، ولا يشارك الآخرين بها دون موافقتهم، إلا لأسباب مهنية مبررة، لمنع أي أذى عنهم أو عن أشخاص آخرين، بشرط أن يسمح بها القانون، وبعلم المؤسسة التي يعمل بها.

١٢. التأكد من عدم الإشارة إلى الأسماء والمعلومات الشخصية الدالة على المستفيدين قبل استخدامها لأغراض التدريب والتعليم.

١٣. توفير حماية لسجلات المستفيدين عبر نظام حماية الكتروني مُحكم، واتخاذ خطوات احترازية عند إتلاف السجلات، كالتأكد من عدم وجود أي دليل ومؤشر يمكن من خلاله التعرف على هوية المستفيدين، وأن تكون عملية الإتلاف متسقة مع القوانين المعمول بها في ذلك.

١٤. تسجيل البيانات والمعلومات التي تم التوصل لها، والمتصلة بالجهود المهنية المبذولة والخدمات المقدمة للمستفيدين، وتوثيقها بدقة وبأسلوب مهني.

١٥. اتاحة الفرصة للمستفيدين من إمكانية الوصول إلى سجلاتهم في الحالات التي تستدعي ذلك، واتخاذ كافة التدابير والخطوات لحماية معلوماتهم التي تم تسجيلها وحفظها في السجل.

١٦. التأكد من قانونية أي تفويض قد يُمنح لشخص آخر للتصرف نيابة عن المستفيد، مع ضمان أن يتماشى هذا التفويض مع تحقيق أقصى مصلحة ممكنة للمستفيد، وبموافقته أو موافقة ولي أمره.

١٧. حفظ كرامة المستفيد، وعدم السماح بإهانته أو إلحاق أي ضرر معنوي أو مادي به خلال تقديم الخدمة له.

١٨. الحرص على أن تكون رسوم الخدمة مناسبة وعادلة لجميع المستفيدين، مع مراعاة تفاوت قدرة المستفيدين على الدفع أو عدمها.

ثالثا: المسؤولية الأخلاقية تجاه زملاء المهنة

نظراً لأهمية وجود الاحترام المتبادل والتعاون والإخلاص عند التعامل مع الزملاء، فإن على ممارس المهن الاجتماعية الالتزام بمراعاة ما يلي:

١. العمل مع زملاء التخصص باحترام وثقة متبادلين، وتقديم الخبرات والمعلومات التي تمكنهم من أداء أدوارهم بروح الفريق الواحد، وبأقصى فعالية ممكنة، مع مراعاة مصلحة المستفيد.
٢. المحافظة على المعلومات السرية التي يتقاسمها الزملاء، في سياق علاقاتهم ومعاملاتهم المهنية، وفي إطار اللوائح والأنظمة المعمول بها.
٣. تحرى الدقة عند تكليف أحد زملائه أو مساعديه، نيابة عنه في أي ظرف طارئ، بالتعامل مع المستفيد، على أن يكون هذا التكليف مكتوبا، بحيث يشارك في تحمل المسؤولية عن أية أخطاء قد تنشأ عن ذلك.
٤. معالجة الخلافات مع زملاء المهنة في المواقف الاستثنائية، بالأساليب الرسمية ومن خلال القنوات المؤسسية.
٥. الإسهام في توظيف معرفته العلمية، وخبرته الميدانية في تعليم وتدريب الزملاء، وفي تطوير ونشر المعرفة النظرية والممارسة المهنية.
٦. توسم سلوكه الإشرافي أو التوجيهي لزملائه بالوضوح والموضوعية وعدم التحيز، ووفق أسس ومعايير واضحة، وما تنص عليه اللوائح والأنظمة، وألا يستخدم السلطة التي يستمدها من المنصب الوظيفي (كمدير أو مشرف) لخدمة مصالحه الشخصية والإساءة لزملاء المهنة.

٧. إظهار الاحترام والتعاون لزملاء المهن الأخرى بالقدر الذي يُظهره لزملاء مهنته.
٨. الدراية والمعرفة بتخصصات وخبرات المهنيين العاملين معه في المؤسسة عند العمل أو التشاور معهم، بما ينعكس على تحسين علاقة العمل وفاعليتها.
٩. تجنب تقديم أي مساعدة أو استشارة مهنية لأي مستفيد تمت خدمته من قبل زميل آخر سواء في جهة العمل نفسها أو أي جهة عمل أخرى إلا بعد التنسيق مع ذلك الزميل، مع الحرص على تقديم الخدمة المناسبة.

رابعا: المسؤولية الأخلاقية تجاه المؤسسات

تتطلب المسؤولية الأخلاقية لممارس المهن الاجتماعية الالتزام المهني تجاه المؤسسات التي يعمل من خلالها، وذلك بإتباع ما يلي:

١. الحرص على عدم إفشاء أي معلومات عن المؤسسات التي يعمل من خلالها إلا في إطار اللوائح والأنظمة.
٢. اقتصار استخدام المعلومات والبيانات المتعلقة بالمؤسسات التي يعمل من خلالها في أغراض الدراسة والبحث فقط، وبما يخدم مصلحة المستفيدين وبعد موافقة المؤسسة.
٣. الالتزام بتزويد المؤسسات ذات الاختصاص بالمعلومات الصحيحة وفقاً للأنظمة والقوانين، بما يساعد هذه المؤسسات على رسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة.
٤. استخدام موارد المؤسسة التي ينتسب إليها بحرص شديد، وفي الأغراض المخصصة لها فقط.
٥. السعي نحو تحسين وتطوير دور المؤسسة وإجراءاتها، بما يتوافق مع القيم الإنسانية وبما لا يتعارض مع الأخلاقيات المهنية التي ينظمها هذا الميثاق.
٦. التقيد بإجراءات وتعليمات وأنظمة المؤسسة فيما يتعلق بأداء المهام الوظيفية.

خامسا: المسؤولية الأخلاقية تجاه المهنة والسياسات الاجتماعية

يتحقق الحفاظ على تكامل ونزاهة المهنة وتكريس قيمها وأخلاقياتها ورسالتها من خلال قيام مُمارس المهن الاجتماعية بما يلي:

١. التعهد بممارسة الأدوار المهنية وفق معايير الميثاق الأخلاقي، والحرص على الالتزام والامتثال لكل ما جاء فيه.
٢. استخدام الإجراءات المناسبة والمتخصصة ضد أي سلوك غير أخلاقي قد يصدر من أحد المتخصصين المهنيين.
٣. الإسهام بفاعلية في تطوير السياسات الاجتماعية، بما يرتقي بالمهنة ورفع شأنها.
٤. الحرص على الحصول على التدريب والتطوير المستمر في مجال المهنة، والاطلاع على آخر المستجدات في هذا المجال.
٥. حماية وتعزيز مكانة التخصص المهني، وعدم تقديم صورة غير واقعية لهذا التخصص بأي وسيلة كانت.

سادسا: المسؤولية الأخلاقية تجاه المجتمع

تعتبر المساهمة في تحقيق الرفاهية للمجتمع من خلال السعي لتقديم الخدمات الاجتماعية لأكبر قطاع ممكن من الجمهور، والارتقاء بالأساليب المهنية التي تحترم كرامة المجتمع بأفراده وجماعاته أساس المسؤولية الأخلاقية التي تقع على عاتق ممارس المهن الاجتماعية، والتي تتمثل من خلال:

١. التركيز على الفئات المحرومة والمهمشة، وتبني قضاياها الحياتية من قبل المؤسسات الرسمية والخاصة في إطار الشراكة المجتمعية، وضمن مبادئ المسؤولية المجتمعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.
٢. المطالبة بتعديل بعض الأساليب والإجراءات غير المنصفة عند تقديم الخدمات الاجتماعية، والمبادرة بتحمل المسؤولية في نقد سلبيات السياسات الاجتماعية السائدة ومحاولة تقويمها.
٣. الالتزام بمراعاة كافة أصول الممارسة المهنية الخاصة بالعمل مع المجتمع، وتمكين أفراده وتطوير الخدمات والموارد المتاحة، واستثمارها على أكمل وجه.
٤. العمل على نشر الوعي والقيم الحديثة المترتبة على الالتزامات والتعهدات الإقليمية والدولية وبما لا يتعارض مع المبادئ الإسلامية والثقافة المجتمعية.
٥. الحرص على الإسهام الفاعل في النهوض بتنمية المجتمع من خلال تفعيل الأساليب الوقائية والعلاجية والإنمائية.
٦. المبادرة لتقديم الخدمات المهنية المناسبة في حالات الطوارئ العامة والأزمات الوطنية.
٧. المشاركة في العمل المجتمعي العام، لضمان مساواة جميع الأفراد في الوصول إلى الموارد، وفرص العمل والخدمات الأساسية بصورة متكافئة.

سابعا: المسؤولية الأخلاقية في إطار القيام بالدراسات والبحوث العلمية

تتجسد المسؤولية الأخلاقية لممارس المهن الاجتماعية في إطار البحث العلمي من خلال الالتزام بأصول ومنهجية البحث والدراسة العلمية، وذلك من خلال:

١. المشاركة والقيام بالدراسات والأبحاث العلمية، والاعتماد على البحوث التقويمية للارتقاء بمستوى المهنة وكفاءة الممارسة وتطوير الخبرات.
٢. أخذ الموافقة الرسمية من الأطراف ذات العلاقة بموضوع البحث قبل القيام بأي دراسة.
٣. اعتماد المنهجية العلمية والالتزام بالموضوعية في التحليلات والاستنتاجات لمعطيات الدراسة أو البحث.
٤. الالتزام بقوانين الملكية الفكرية وحقوق النشر والتأليف، والتأكيد على الأمانة العلمية، وتحري الصدق في نشر نتائج البحوث بدقة وموضوعية.
٥. التأكد من الموافقة الكتابية من قبل جميع المشاركين في البحث، طواعية وعن دراية ووعي بأهداف واستخدامات البحث، مع الاحترام الكامل لخصوصية وكرامة المبحوثين، وضمان سرية المعلومات التي يتم الحصول عليها منهم، وعدم استخدامها لغير أغراض البحث العلمي، مع استئذانهم في عرض نتائجه.
٦. الحرص على احترام آراء المبحوثين وعدم التعالي عليهم أو إحراجهم أو الإساءة إليهم، مع ضمان حقهم في الاطلاع على نتائج الدراسة وتقدير مشاركتهم في انجازها.

نموذج القسم

أقسم بالله العظيم، أن أكون مخلصاً في عملي، أميناً على أسرار المستفيدين من خدماتي، حافظاً لكرامتهم، محترماً معتقداتهم، ومحافظاً على خصوصياتهم. وأن أستمر في تطوير نفسي ومتعاوناً مع زملاء المهنة والمهن الأخرى، من أجل خدمة ومصلحة المستفيدين والمصلحة العامة ما استطعت إلى ذلك سبيلاً، والله على ما أقول شهيد

نموذج التعهد

أتعهد بتنفيذ كل ما جاء في هذا الميثاق، وأن أؤدي المسؤوليات والواجبات المتعلقة بمهنتي كافة، وأن اتخذ الإجراءات القانونية المتاحة لي كافة للالتزام ببنوده في حالة تكليفي بأعمال تتعارض معها من قبل المؤسسة التي أمارس فيها أو من خلالها المهنة.

الاسم: _____

الوظيفة: _____

الجهة: _____

الرقم المدني/ الشخصي:

_____

التوقيع: _____

التاريخ _____

أهم المراجع التي اعتمدت في إعداد هذا الميثاق الأخلاقي

المراجع العربية:

اعتمد إعداد هذا الميثاق، بصورة أساسية، بناءً على مراجعة لجميع المواثيق الأخلاقية المعتمدة من قبل:

جمعية الاجتماعيين البحرينية (٢٠٠٨).

رابطة الاجتماعيين بدولة الكويت (٢٠١٣).

جمعية الاجتماعيين العمانية (٢٠١٥).

كما تم الاطلاع والاستفادة من المراجع التالية:

١. ميثاق اخلاقيات مهنة الخدمة الاجتماعية في كل من / تونس / المغرب / الجزائر.

٢. الميثاق الأخلاقي للاختصاصيين الاجتماعيين الأردنيين.

٣. عبد العزيز البريثن، نحو تصور لصياغة دستور أخلاقي عربي للخدمة الاجتماعية، المملكة العربية السعودية.

المراجع الأجنبية:

1. International Federation of Social Workers (IFSW).
2. South African Council for Social Service Professional, Policy Guidelines Course of Conduct, Code of Ethics and the Rules for Social Workers.
3. Code of Professional Conduct and Ethics for Social Workers.
4. Code of Ethics for Social Workers, Social Work Assistants of the Slovak Republic.
6. Typeset Social Worker Code of Ethics 2010.
7. The Code of Ethics of the Aotearoa New Zealand.
8. Code of Ethics of the National Association of Social Workers.
9. Codes of Ethics of the National Association of Social Workers in MALAWI.
10. National Association of Professional Social Workers in India (NAPSWI) 2015, Code of Ethics *for* Professional Social Workers in India.
11. Singapore Association of Social Workers, Code of Professional Ethics, *(3rd Revision) at the 47th AGM on the 28 July 2017.*
12. National Association of Social Workers (NASW), Code of Ethics, *Approved by the 1996 NASW Delegate Assembly and revised by the NASW Delegate Assembly in 201*

ملحق

قائمة بأسماء المشاركين في الحلقة الحوارية بعنوان

(نحو ميثاق اخلاقي خليجي موحد لممارسي المهن الاجتماعية)

المنامة – مملكة البحرين ٢٥-٢٦ سبتمبر ٢٠١٩

اللجنة العلمية		
الرقم	الاسم	الجهة
١.	أ. إبراهيم عيسى العلوي	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٢.	أ. هدى إبراهيم المحمود	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٣.	أ. خلف احمد خلف	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٤.	أ. محمد عبدالعزيز الضويحي.	رئيس الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية
٥.	أ. د. يعقوب يوسف الكندري	رابطة الاجتماعيين الكويتية
٦.	د. صالح الغضوري	المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي
٧.	أ. د. نادية التازي	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٨.	أ. سلمان منصور درباس	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٩.	أ. محمد محمود البقالي	المنسق العام للحلقة الحوارية
الإمارات العربية المتحدة		
١٠.	أ. بلال محمد بلال الشحي	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
١١.	أ. جاسم خليل ميرزا	رئيس جمعية الاجتماعيين بدولة الامارات
١٢.	أ. علي حسن الجروان	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
١٣.	أ. هبة الله محمد عبدالرحمن	جمعية الاجتماعيين بدولة الامارات
١٤.	أ. مريم إبراهيم القصير	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
١٥.	أ. وداد أحمد بوشنين	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
مملكة البحرين		
١٦.	أ. بدرية يوسف الجيب	جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٧.	أ. بشرى مطر ابراهيم	جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٨.	أ. حميد محسن أحمد	رئيس جمعية الاجتماعيين البحرينية
١٩.	أ. حياة سلمان حمادة	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٠.	أ. خديجة عبدالعزيز العالي	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢١.	أ. رقية محمد الحايكي	جمعية الاجتماعيين البحرينية

٢٢.	أ. صادق عبدعلي سهوان	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٣.	أ. عبدالله أحمد الحجي	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٤.	أ. عبدالله يعقوب الحداد	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٥.	أ. علي حسن الحداد	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٦.	أ. فائزة ابراهيم الزياني	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٧.	أ. فاروق أمين محمد	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٨.	أ. محمد علي ناصر	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٢٩.	أ. ولاء أحمد المطوع	جمعية الاجتماعيين البحرينية
٣٠.	أ. فاطمة حميد العريض	مركز مودة للإرشاد الأسري
٣١.	أ. منى يوسف المحروس	مركز مودة للإرشاد الأسري
٣٢.	أ. خديجة العمار	دار الأمان
٣٣.	أ. سديم يوسف المير	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
٣٤.	أ. طارق عبدالله الماجد	وزارة التربية والتعليم
٣٥.	أ. عائشة عبدالرحمن النعيمي	وزارة الصحة
٣٦.	أ. عبير محمد الدهام	المجلس الأعلى للمرأة
٣٧.	أ. لولوة خليفة الحسن	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
٣٨.	أ. ليلى حسن خميس	المؤسسة الخيرية الملكية
٣٩.	أ. مريم عبدالرؤوف حمدان	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية
٤٠.	أ. نور ابراهيم الهاجري	وزارة العدل
٤١.	أ. نورة الدوسري	النيابة العامة
٤٢.	أ. نوف الخاطر	وزارة الداخلية
٤٣.	أ. ود الداغستاني	جامعة الخليج العربي
٤٤.	أ. ابتسام عبدالله الجامع	جمعية رعاية الطفل والامومة
٤٥.	أ. ايمان سيد عدنان الفلة	مركز بتلكو لرعاية حالات العنف الاسري
٤٦.	أ. رنا الصيرفي	جمعية البحرين النسائية للتنمية الانسانية
٤٧.	أ. فاطمة أحمد الجودر	الاتحاد النسائي البحريني
٤٨.	أ. فاطمة ربيعة	جمعية أوال النسائية
٤٩.	أ. محمد جواد مرهون	جمعية أبرار للرعاية الأسرية
٥٠.	أ. نوال عبدالله يوسف	جمعية نهضة فتاة البحرين
	المملكة العربية السعودية	
٥١.	د. ابراهيم محمد الزبن	الجمعية السعودية لعلم الاجتماع
٥٢.	أ. صالح محمد آل إبراهيم	مركز البيت السعيد
٥٣.	أ. د. عبدالله الحمود	الجمعية السعودية لعلم الاجتماع
٥٤.	أ. علي الصعيب	الجمعية الخليجية للاجتماعيين
٥٥.	أ. مرضية محمد البرديسي	الجمعية السعودية للدراسات الاجتماعية
٥٦.	أ. مريم حسين علي	مركز البيت السعيد
٥٧.	أ. د. هند خالد الخليفة	الجمعية الخليجية للاجتماعيين

	دولة الكويت	
٥٨.	أ. عائشة عبدالرزاق البعيجان	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٥٩.	أ. عائشة عبدالرزاق المطوع	ديوان الخدمة المدنية بدولة الكويت
٦٠.	د. علي حبيب الظفيري	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل
٦١.	أ. خالد الردعان	رابطة الاجتماعيين الكويتية
٦٢.	أ. د. سميرة مبارك القناعي	رابطة الاجتماعيين الكويتية
٦٣.	د. سناء علي العصفور	رابطة الاجتماعيين الكويتية
٦٤.	د. محمد علي المطوع	الجمعية الكويتية للخدمة الاجتماعية
	سلطنة عمان	
٦٥.	أ.وطفة بنت مسعود الفارسية	جمعية الاجتماعيين العُمانية
٦٦.	أ.ياسر بن سالم الشماخي	جمعية الاجتماعيين العُمانية
	الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي	
٦٧.	أ.أروى أحمد الفضالة	
	المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون الخليجي	
٦٨.	أ.جاسم محمد الحمراني	

الجمعية الخليجية للاجتماعيين

- تأسست الجمعية في مملكة البحرين في نوفمبر٢٠٠٩، بوصفها الكيان الخليجي الموحد لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون، ومقرها الدائم مدينة المنامة.
- أهم ما يتصدر أهداف الجمعية الخليجية للاجتماعيين، وتسعى أنشطتها وفعالياتها لتحقيقه هو تعزيز علاقات التعاون والتنسيق والتفاعل بين الجمعيات المنضوية تحت عضويتها، بهدف تحقيق التكامل والتوحيد فيما بينها إزاء القضايا الاجتماعية على الأصعدة الخليجية والعربية والدولية، فضلا عن رعاية مصالح الاجتماعيين في دول المجلس والارتقاء بمستواهم المهني والتعريف بأدوارهم وتعزيز مكانتهم وقدراتهم للمساهمة في خدمة وتنمية المجتمع العربي الخليجي.
- تضم الجمعية حاليا في عضويتها الجمعيات المؤسسة لها: جمعية الاجتماعين بدولة الامارات العربية المتحدة . جمعية الاجتماعيين البحرينية . رابطة الاجتماعيين بدولة الكويت، كما تضم في عضويتها اجتماعيين بصفتهم الشخصية من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.
- ولقد تم منذ اشهار الجمعية الخليجية للاجتماعيين، تنظيم العديد من الملتقيات وورش العمل التدريبية وفق الخطة السنوية الطموح للجمعية، وبواقع ثلاث فعاليات سنويا تم استضافتها بصورة دورية، في كل من الشارقة والمنامة والكويت خلال الفترة الماضية، وبمشاركة واسعة ومتنوعة من قبل الاجتماعيين من دول مجلس التعاون الخليجي.
- كما يتم تنظيم الملتقى الخليجي لجمعيات وروابط الاجتماعيين في دول مجلس التعاون، كل عامين، وبصورة دورية في المدن الثلاث المذكورة، ويشكل الملتقى أكبر تجمع للاجتماعيين في الخليج العربي، يناقش أهم القضايا بمنهجية تشاركية، يسهم فيها جميع المشاركين، وتنعقد بالتزامن معه الجمعية العمومية وإجراء الانتخابات لاختيار مجلس الإدارة الجديد.

لمزيد من الاطلاع والمتابعة يرجى زيارة موقع الجمعية الإلكتروني:www.qulfalejtmaeyen.com

للاتصال يرجى المراسلة على العنوان الإلكتروني:gsos.009@gmail.com